

# الهجرة والتغير البيئي العالمي

التحديات المستقبلية  
والفرص

# الهجرة والتغير البيئي العالمي

## التحديات المستقبلية والفرص

### ملخص تنفيذي

هذا التقرير موجه إلى:

صانعي السياسات ومجموعة كبيرة من المهنيين والباحثين في جميع أنحاء العالم الذين يهتمون بالتغير البيئي والأشكال العديدة للهجرة البشرية. وسوف يشكل التقرير أيضا أهمية بالنسبة إلى كل من يعمل في المجالات المتعددة التي تتفاعل مع الهجرة مثل النزاعات، والأمن، واستدامة المجتمعات، وتوفير الغذاء، والتقليل من التغير المناخي والتكيف معه بالإضافة إلى جداول الأعمال الخاصة بالنواحي التنموية والإنسانية.

**يجب الإشارة إلى هذا التقرير على النحو التالي:**

فورسايت: الهجرة والتغير البيئي العالمي (2011)

تقرير المشروع النهائي: الملخص التنفيذي

المكتب الحكومي للعلوم، لندن

## مقدمة

هناك مجموعة من القوى الرئيسية المهيأة لإحداث تغييرات عميقة في البيئات الطبيعية والبشرية في جميع أنحاء العالم خلال الخمسين عامًا القادمة أو نحو ذلك. وتشمل الأمثلة على ذلك، إلى جانب التغير المناخي، نمو مدن كبيرة، وتآكل التربة، والعواقب الكبيرة لزيادة عدد سكان العالم والتي تستهلك المزيد من الموارد الطبيعية أكثر من أي وقت مضى. والهدف الرئيسي لمشروع فورسايت هو التفكير في كيفية تأثير هذه القوى العالمية على حجم وأنماط الهجرة البشرية حتى عام 2030 وبعد ذلك حتى 2060؛ والأهم من ذلك هي القرارات التي يتعين على صناعات السياسات اتخاذها اليوم على المستويين المحلي والدولي للتغلب على هذه التحديات في المستقبل.



وقد كانت بعض النتائج مذهلة، إن لم تكن متعارضة مع الحدس. فعلى وجه الخصوص مثلًا إذا سلمنا بأن معظم الهجرات تتم داخل الدول، فقد وجد التقرير أن العديد من الأشخاص وعلى نطاق كبير يمكن أن ينتقلوا إلى مناطق خطيرة بيئيًا بنفس عدد الأشخاص الذين يهاجرون من هذه المناطق. ليس ذلك فحسب، بل أن هناك تحديًا كبيرًا يثير قلق أعدادًا كبيرة من السكان في المناطق المعرضة للأخطار البيئية حيث يمكن أن يحاصروا هناك أو بالأحرى يختاروا عدم الهجرة. وتزيد مثل هذه النتائج من مخاوف صناعات السياسات، والتي قد تتجاوز إدارة شؤون السكان المهاجرين وتتعلق بمشكلات مثل التكيف مع التغير المناخي، والتخطيط الحضري، والمساندة البيئية، وإدارة الصراعات. ويستتبع تنوع هذه التحديات توجهاً استراتيجيًا جديدًا نحو تطوير السياسة. وأصبح استكشاف هذا التوجه موضوعًا متكررًا باستمرار عبر هذا العمل.

أتقدم بالشكر على وجه الخصوص إلى المجموعة الرئيسية من الخبراء الذين أشرفوا على الكثير من هذا العمل كما أشكر أيضًا فريق فورسايت.

وأقدم بخالص الشكر إلى مجموعة كبار أصحاب المصالح الذين قدموا المشورة طوال المشروع، وأشكر أيضًا الخبراء المشاركين الذين يبلغ عددهم 350 خبير أو نحو ذلك من أكثر من 30 دولة، ويمثلون فروعًا معرفية متنوعة مثل الجغرافيا ودراسات الهجرة وعلم المناخ وعلم الإنسان وعلم الاقتصاد والسياسات الدولية. والذين ساهموا جميعًا مساهمة هامة سواء كان ذلك في إنتاج مستندات الأدلة، أو ورش الخبراء الدوليين. لقد تكفلوا جميعًا بأن يجعلوا للمشروع والتقرير منظورًا واسعًا وعالميًا.

تشمل العناصر الهامة الأخرى في عملنا استخدام علوم متطورة ومنهج مبتكر مع أخذ مشكلات الهجرة والتغير البيئي في الاعتبار. وكانت ثمرة ذلك مجموعة جديدة من الرؤى عبر حقل كبير من النشاط. ويهدف تقرير بهذا المحتوى الواسع إلى تقديم معالم تشير إلى التحديات المستقبلية الهامة وتقديم مجموعة من الخيارات لصناعات السياسات.

ويسعدني من خلال نشر التقرير النهائي أن أعرض الحقائق على العديد من أصحاب المصالح المهتمين من جميع أنحاء العالم.

البروفيسور السير جون بيدنغتون CMG FRS  
كبير المستشارين العلميين لدى الحكومة البريطانية

# المجموعة الرئيسية من الخبراء المشرفين على المشروع:

مدير كلية الدراسات العالمية وأستاذ الجغرافيا في جامعة ساسيكس	البروفيسور ريتشارد بلاك (الرئيس)
أستاذ الاقتصاديات البيئية، جامعة إيست أنغليا، وقائد البرنامج في مركز تايندول	البروفيسور نيل أدر
مدير معهد ووكر لبحوث أنظمة المناخ، جامعة ريدينغ	البروفيسور نيغل آرثل
أستاذ اقتصاديات التنمية، جامعة أكسفورد	البروفيسور ستيفان ديركون
أستاذ العلوم السياسية، جامعة شفيلد، زميل كبير لمركز فرنان برودال في معهد الجامعة الأوروبية، فلورنسا	البروفيسور أندرو غيدز
رئيس كلية الجغرافيا والبيئة وأستاذ الجغرافيا، جامعة أكسفورد	البروفيسور ديفيد توماس

## فورسايته:

ساندي توماس (رئيس فورسايته)
ديريك فلين (نائب رئيس فورسايته)
ستيفن بينيت (قائد مشروع)
صامويل دانكواه (فريق المشروع)
جون فلاك (فريق المشروع)
مايكل هيلتون (فريق المشروع)
إيثر هورنر (فريق المشروع)
سارة هادسون (فريق المشروع)
ثاسوس كيراتسي (فريق المشروع)

للحصول على المزيد من المعلومات حول المشروع، يرجى زيارة:

<http://www.bis.gov.uk/foresight/our-work/projects/current-projects/global-migration>





君龍酒店  
Jian Long Hotel  
Tel: 35000379

都市  
CITY HAIR DRESSING  
& SKIN CARE PRODUCTS

美達利珠寶行  
MELISSA JEWELLERY

利發珠寶有限公司  
LIFAT JEWELLERY CO., LTD.



# الملخص التنفيذي

## الاستنتاجات الرئيسية

يتناول هذا التقرير الهجرة في سياق التغير البيئي خلال الخمسين عاما القادمة. ومجال هذا المشروع عالمي: حيث يبحث هذا التقرير في اتجاهات الهجرة العالمية وكذلك في اتجاهات الهجرة الداخلية خصوصا داخل البلدان محدودة الدخل، والتي عادة ما تكون أكثر أهمية في هذا السياق. يخلص التقرير إلى الاستنتاجات الرئيسية الآتية:

- سوف يؤثر التغير البيئي على الهجرة في الوقت الحاضر وفي المستقبل خاصة من خلال التأثير على مجموعة من قوى الدفع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر بدورها على الهجرة. ومع ذلك، فإن نطاق التفاعلات وتعقيدها بين قوى الدفع هذه يعني أننا نادرا ما نتمكن من تمييز الأفراد الذين تشكل العوامل البيئية قوة الدفع الوحيدة بالنسبة لهم («المهاجرون بسبب العوامل البيئية»). وعلى الرغم من ذلك، هناك على الأرجح مؤشرات خطيرة على حدوث تغير بيئي في المستقبل بالنسبة للهجرة وبالنسبة للأشخاص وصناع السياسات على حد سواء، الأمر الذي يتطلب منهجاً استراتيجياً لوضع سياسة تُقرّ الفرص التي توفرها الهجرة في بعض الحالات.
- تعني قوى الدفع الكبيرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أنه من المرجح أن تستمر الهجرة بغض النظر عن التغير البيئي. ومن المرجح أن يهاجر الأفراد إلى أماكن حساسة من الناحية البيئية كما سيهاجر أفراد آخرون من نفس هذه الأماكن. مقارنة بالعام 2000، على سبيل المثال، قد يوجد ما بين 114 إلى 192 مليون شخص آخر يعيشون في السهول في المناطق الحضرية في أفريقيا وآسيا بحلول عام 2060، في سيناريوهات بديلة في المستقبل. وسوف يطرح هذا مجموعة من التحديات أمام صناع السياسات.
- سوف يزداد تأثير التغير البيئي على الهجرة في المستقبل. فالتغير البيئي على الأخص قد يهدد سبل العيش لهؤلاء الأشخاص وفي هذه الحالة تصبح الهجرة هي الاستجابة التقليدية لذلك. وسوف يبدل التغير البيئي قدرة السكان على مواجهة الأخطار الطبيعية ومن ثم تصبح الهجرة في حالات عديدة هي الاستجابة الوحيدة لذلك. حيث أسهمت الأخطار الطبيعية على سبيل المثال في تشريد 17 مليون شخص عام 2009 و 42 مليون شخص في 2010 (تشمل هذه الأرقام أيضا النازحين جراء الحوادث الجيوفيزيائية).
- يمكن أن تؤدي التفاعلات المعقدة بين قوى الدفع إلى نتائج مختلفة، ومن بين هذه النتائج الهجرة والنزوح. وفي المقابل، يمكن أن تطرح هذه الأنواع من النتائج المزيد من التحديات «التشغيلية» أو المزيد من التحديات «الجيوسياسية». وهناك ترابط قوي بين هذه الأنواع. ويمكن أن تخفض الهجرة المخططة والمدارة جيدا (والتي تطرح تحديات تشغيلية) فرصة وقوع كوارث إنسانية ونزوح فيما بعد.
- من المرجح أن يجعل التغير البيئي الهجرة أقل إمكانية وبنفس القدر قد يجعلها أكثر إمكانية. هذا لأن الهجرة مكلفة وتحتاج إلى شكل من أشكال رأس المال، ومع ذلك، فقد يرى السكان الذين يتعرضون إلى تأثير التغير البيئي انخفاضا في رأس المال ذاته المطلوب للقيام بالهجرة.
- ونتيجة لذلك، لن يتمكن الملايين من الأشخاص في العقود القادمة من النزوح بعيدا عن مواقعهم التي أصبحوا معرضين فيها لتأثير التغير البيئي الشديد. وبالنسبة للمجتمع الدولي، يمكن أن يشكل هؤلاء السكان «المحاصرون» قلقاً سياسياً تماما مثل السكان الذين يهاجرون بالفعل. ويمكن أن تقدم الهجرة التي تتمتع بالتخطيط وحسن الإدارة حلا مهما لهؤلاء السكان المعنيين.
- منع الهجرة أو تقييدها ليس خيارا «خاليا من المخاطر». حيث أن منع الهجرة أو تقييدها قد يؤدي إلى زيادة الفقر والنزوح وإلى هجرة غير منتظمة إلى العديد من المناطق، وخاصة في المناطق الساحلية المنخفضة، والأراضي الجافة والمناطق الجبلية. وعلى العكس من ذلك، فإن بعض مستويات الهجرة المخططة والاستباقية للأفراد أو الجماعات قد تسمح في النهاية للأسر والسكان بالبقاء في مواقعهم لفترة أطول.

تتطلب التحديات الخاصة بالهجرة في سياق التغير البيئي منهجًا استراتيجيًا جديدًا لوضع سياسة. وسوف يحتاج صناع السياسات إلى اتخاذ قرارات لتقليل تأثير التغير البيئي الواقع على المجتمعات، ومع ذلك يجب التخطيط للهجرة في نفس الوقت. إن تحقيق تحسينات جوهرية في حياة الملايين من الأشخاص يكون أكثر ترجيحًا عندما يُنظر إلى الهجرة على أنها تقدم فرصًا وتحديات كذلك.

- سوف تحد الإجراءات التي تمنع التغيرات البيئية الضارة وتخفف من تأثيرها وتبني مرونة في المجتمعات من تأثير التغير البيئي على الهجرة ولكن ليس من المرجح أن تمنعه تمامًا.
- يمكن أن تشكل الهجرة تكييفًا «انتقاليًا» في مواجهة التغير البيئي ويمكن أن تكون في حالات كثيرة وسيلة فعالة لبناء قدرة على التعافي طويلة الأمد. ويجب أن تهدف السياسة الدولية إلى ضمان حدوث الهجرة بطريقة تحقق الحد الأقصى من الفوائد بالنسبة للأشخاص وبالنسبة للمجتمعات الطاردة للمهاجرين والمجتمعات الجاذبة لهم على حد سواء.
- تشكل المدن في الدول محدودة الدخل هاجسًا كبيرًا وتواجهها «مخاطر مضاعفة» في المستقبل. ومن المرجح نمو المدن من حيث الحجم، ويحدث هذا نسبيًا بسبب اتجاهات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، ولكن هذه المدن مهددة أيضًا على نحو متزايد بتأثير التغير البيئي. وهذه المخاطر المستقبلية تُضاف إلى الهشاشة الحالية بينما يصبح المهاجرون الجدد إلى المناطق الحضرية ضعفاء ويستمر ضعفهم على وجه خاص. ومع ذلك، يناقش التقرير محاولة منع الهجرة من الريف إلى المدن حيث أن هذا قد يؤدي إلى عواقب أكثر خطورة بالنسبة إلى الأشخاص المحاصرين في المناطق الريفية المتأثرة.

وباختصار، فإن الرسالة الرئيسية لهذا التقرير هي أن الهجرة في مواجهة التغير البيئي العالمي قد لا تكون فقط جزءًا من «المشكلة» ولكنها أيضًا جزءًا من الحل. فالمنهج المخططة والمدعومة على الأخص لعلاج الهجرة يمكن أن تسهل خروج الأشخاص من دائرة الضعف. وفي ضوء هذا، يجب أن يفكر صناع السياسات الدوليون في الدليل المفصل من هذا التقرير في مجموعة من الجوانب، مع إيلاء النقاط الآتية أولوية الخاصة:

1. العديد من آليات التمويل للتكيف مع التغير المناخي قيد المناقشة حاليًا. ومن الضروري عدم وضع هذه الآليات بمعزل عن مشكلات الهجرة. علاوة على ذلك، يجب التعرف على فرص التحول بالنسبة للهجرة.
  2. بينما تشكل التحديات المضاعفة للنمو السكاني والتغير البيئي تهديدًا متزايدًا على المناطق الحضرية في المستقبل، فإن المدن في العديد من البلدان قد خذلت سكانها بالفعل. ويجب التحرك قبل أن يصل الموقف إلى نقطة اللا عودة، ومن أجل بناء بنية تحتية حضرية مستدامة ومرنة وشاملة.
- من المرجح أن تكون كلفة التفاعس أعلى من كلفة الإجراءات التي تمت مناقشتها في هذا التقرير خاصة إذا كانت هذه الإجراءات تقلل من احتمالية النزوح الذي يصعب التعامل معه. وسوف يسهم الاهتمام الآن بسياسة عاجلة لمعالجة الهجرة في سياق التغير البيئي في منع المزيد من المساوئ والتكاليف في المستقبل.

## 1. أهداف ومجال المشروع

يهدف هذا المشروع إلى استخدام أفضل العلوم المتاحة والشواهد الأخرى من أجل:

- وضع رؤية لكيفية تأثر تحركات السكان في أنحاء العالم بالتغيرات البيئية العالمية من الآن وحتى 2060؛ مع التركيز على التحديات المختلفة والفرص أمام المهاجرين والسكان في مناطق الطرد ومناطق الجذب.
- تحديد القرارات والخيارات التي يحتاجها صناع السياسات اليوم بحيث تصبح السياسات الجديدة مرنة بالنسبة لمجموعة كبيرة من المشكلات المستقبلية.

### منظور عالمي

يتخذ التقرير منهجًا عالميًا لا لبس فيه لتناول مشكلة الهجرة في سياق التغير البيئي. ويتضمن هذا:

- تحليل الهجرة الدولية على المستوى العالمي، بين البلدان محدودة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل، والهجرة بين البلدان محدودة الدخل ذاتها.



- تحليل الهجرة الداخلية وخاصة في البلدان محدودة الدخل الأكثر عرضة لتأثير التغير البيئي؛
- البحث في تأثير التغيرات البيئية الناشئة عن التغير المناخي وكذلك تآكل التربة وتدهور نظم الأحياء المائية والبحرية والساحلية؛
- إدراك أن العلاقات بين الهجرة والتغير البيئي مهمة للغاية بالنسبة لثلاث مناطق بيئية رئيسية عالمية: الأراضي الجافة، والمناطق الساحلية المنخفضة ومناطق الجبال؛
- إدراك أن تأثير التغير البيئي على الهجرة في المستقبل غير مؤكد - هناك سيناريوهات مختلفة تتعلق بالبيئة والحوكمة والنمو لها آثار متنوعة بالنسبة للهجرة التي يسببها التغير البيئي.

### منهج سليم ومستقل

- يقدم التحليل نظرة محايدة للتحديات المطروحة أمامنا وكيفية تناولها على النحو الأفضل. وبينما قام مكتب الحكومة البريطانية للعلوم بإدارة هذا المشروع، فإن النتائج لا تشكل سياسة الحكومة البريطانية أو أية حكومة أخرى. إن القيمة التي يضيفها هذا التقرير تكمن في قوة الأدلة المستخدمة والتدقيق والمشاركة التي حظى بها المشروع من قبل مجموعة كبيرة من الخبراء؛
- يستخدم التقرير العلوم المتطورة من أوسع نطاق ممكن من الفروع المعرفية: من دراسات الهجرة، وعلم الاقتصاد والتغير المناخي والبيئي، والعلوم الاجتماعية، وعلم السكان، والجغرافيا. وقد تم إعداد أكثر من 70 بحثاً ومراجعات أخرى في جوانب العلوم المتنوعة الأكثر تطوراً من أجل إجراء التحليل؛
- تضمن إصدار التقرير مشاركة قرابة 350 خبير من الخبراء الرواد ومن أصحاب المصالح من 30 دولة حول العالم. وكان ذلك أمراً مهماً جداً في الاستفادة من الفهم والرؤى الإقليمية المتنوعة من أجل الانتهاء من العمل.

## 2. ما هي العلاقة بين الهجرة والتغير البيئي؟

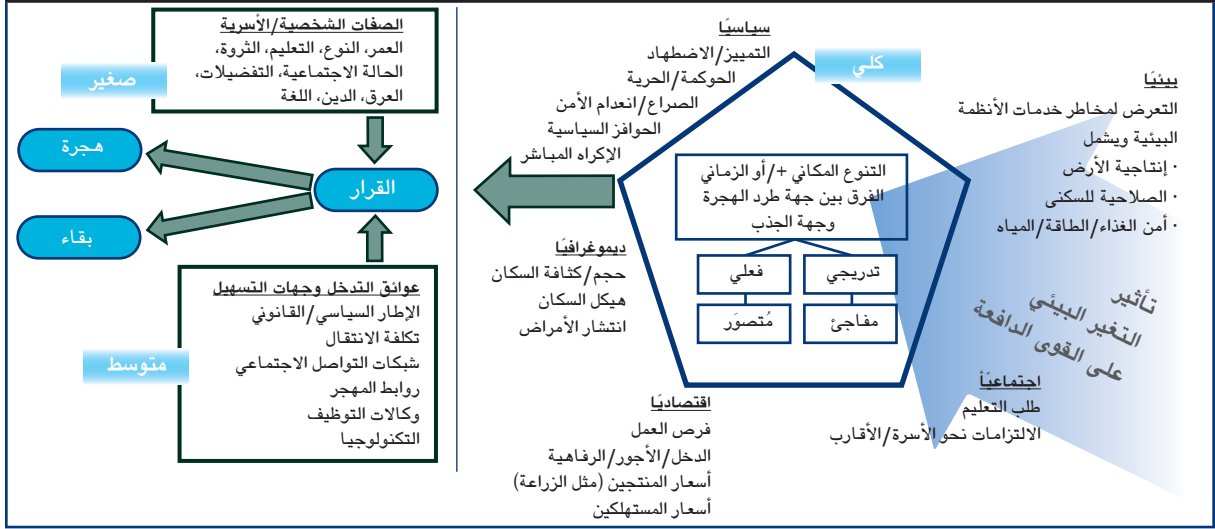
يستحيل غالباً تمييز مجموعة من «المهاجرين بسبب التغير البيئي» سواء كان ذلك في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

هناك مجموعة من التقديرات الحالية لأعداد «المهاجرين بسبب التغير البيئي / المناخي»، ومع ذلك يرى هذا التقرير أن تلك التقديرات ليست صحيحة من الناحية المنهجية حيث إن الهجرة عبارة عن ظاهرة متعددة الأسباب ومن الصعب تحديد نسبة عدد المهاجرين الفعلي أو المتوقع الذين يهاجرون كنتيجة مباشرة للتغير البيئي. والمنهج القطعي الذي يفترض أن بعض أو جميع الأشخاص الذين يعيشون في منطقة «معرضة للخطر» في بلد محدود الدخل سوف يهاجرون؛ مع إهمال الدور المحوري الذي يلعبه الإنسان في التغير البيئي وتجاهل العوامل المقيدة الأخرى التي تؤثر على نتائج الهجرة أيضاً. لا يعني هذا أن التفاعل بين الهجرة والتغير البيئي العالمي غير مهم: فالتغير البيئي العالمي له بالفعل تأثير على الهجرة ولكن بطريقة أكثر تعقيداً مما تدل عليه فرضية السبب والنتيجة السابقة.

المنهج المفاهيمي لفورسايت: التغير البيئي العالمي يؤثر على القوى الدافعة نحو الهجرة.

تؤثر على قرار الهجرة خمس فئات كبيرة من «قوى الدفع». وتوضح قوى الدفع هذه على قمم الشكل الخماسي في الشكل 1.ES.1. ويفيد هذا الإطار بأن الهجرة تحدث بالفعل في معظم أنحاء العالم نتيجة لقوى الدفع هذه: وهناك بالفعل قرابة 740 مليون مهاجر هجرة داخلية في أعوام 2000-2002 و 210 مليون مهاجر هجرة دولية في عام 2010. وسوف يؤثر التغير البيئي على نتائج الهجرة من خلال التأثير على القوى الحالية التي تدفع نحو الهجرة. ويعد هذا التأثير أكثر وضوحاً في حالة قوى الدفع الاقتصادية والبيئية وأقل وضوحاً في حالة قوى الدفع السياسية. ويعترف هذا النهج بأن قوى الدفع الكبيرة والحالية نحو الهجرة بالإضافة إلى قوى الدفع الاقتصادية في المقام الأول سوف تستمر في أن تكون هي قوى الدفع الكبرى في معظم الحالات. ومع ذلك، سوف يؤثر التغير البيئي على سبيل المثال على الأجور في المناطق الريفية، والأسعار في قطاع الزراعة والتعرض للمخاطر مما يؤثر على إمدادات النظم البيئية.

## الشكل ES.1: الإطار المفاهيمي المستخدم في هذا المشروع الذي يوضح "القوى الدافعة" نحو الهجرة وتأثير التغيير البيئي<sup>2</sup>



من المرجح أن يمنع التغيير البيئي الهجرة وأن يدفع إلى الهجرة بنفس القدر.

يتميز الشكل أعلاه بخاصية مهمة وهي أن وجود القوى الدافعة نحو الهجرة لا يعني بالضرورة أن الهجرة سوف تحدث: وحدثت الهجرة من عدمه يعتمد على سلسلة من عوامل التدخّل والسمات الشخصية والأسرية. ويعد هذا مهماً في سياق التغيير البيئي. وقد تكون هناك حاجة إلى رأس مال كبير اجتماعي واقتصادي وبشري من أجل تمكين الأشخاص من الهجرة، خاصة الهجرة الدولية.

قد يعني هذا أن التغيير البيئي يؤثر على قوة الدفع مثل الإنتاجية الزراعية، ومع ذلك لا يمتلك الأشخاص المتأثرون القدرة المالية على الاستجابة إلى هذا التغيير بالهجرة. وقد يؤدي التغيير البيئي أيضاً إلى تآكل الأصول المهمة مما يعني أن التغيير البيئي قد يجعل الهجرة أقل ترجيحاً في بعض الحالات. وينطوي هذا على تأثيرات ونتائج مهمة بالنسبة للأشخاص الأشد فقراً الذين لا يستطيعون تمويل هجرتهم ولكنهم عرضة أيضاً لتأثير التغيير البيئي. تشير الأدلة الواردة من أوغندا على سبيل المثال إلى أن الهجرة مكلفة بسبب «حواجز الدخول» العالية، وكينيا على النقيض من ذلك (انظر أدناه). وفي مثل هذه الحالات، حيث توجد فرص قليلة للهجرة، تلعب جودة التربة دور رأس المال الذي يسهل الهجرة؛ والتدهور في جودة التربة يجعل الهجرة أقل احتمالاً.

### 3. كيف تبدو الهجرة في المستقبل في سياق التغيير البيئي؟

تم استخلاص الموضوعات الرئيسية حول الهجرة في المستقبل في ضوء التغيير البيئي من خلال جمع الأدلة عبر ثلاث مناطق معرضة للهجرة وتطبيقها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لسيناريوهات مستقبلية. وفيما يلي الموضوعات المستخلصة:

تتم الهجرة عادة من أجل تأمين مصادر العيش في ظروف بيئية غير مواتية.

لقد كان أحد الاستنتاجات القوية من تحليل هذه المناطق الرئيسية الثلاث المعرضة للهجرة هو أن الهجرة هي الاستجابة المعتادة على المستوى الأسري لتنويع مصادر الدخل وتأمين مصادر العيش في وجه ظروف بيئية متدهورة. على سبيل المثال:

- أثبتت دراسة حالة في كينيا في الفترة بين عامي 2004 و 2005 أن الهجرة كانت شكلاً مهماً من أشكال تنويع دخل الأسرة التي عانت فقر التربة وانخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية.
- كانت الاستجابة الأولى الشائعة والمنتشرة للجفاف في بوركينافاسو في فترة السبعينيات من القرن الماضي هي الهجرة قصيرة الأجل من الريف إلى الريف لتنويع مصادر الدخل.
- أثبتت دراسة على المرتفعات الأثيوبية بين أعوام 1996 و 2001 أن الهجرة المرتبطة بالعمل كانت الاستراتيجية الرئيسية للتعامل مع تأثيرات الجفاف.

2 يوضح تقرير المشروع النهائي هذه النقطة بمزيد من التفاصيل في الفصلين 1 و 2.

● تشير الأدلة من فيتنام إلى أن الفيضان يمكن أن يتلف المحاصيل الزراعية ويقوم بدور عامل التحفيز للضغط على مصادر العيش ومن ثم التسبب مباشرة في الهجرة.

لقد ثبت أن الهجرة باعتبارها شكل من أشكال تنويع مصادر العيش تتم بعد الحوادث البيئية مثل الجفاف والفيضانات. وتتنبأ النماذج المناخية بأن حوادث مثل هذه قد تصبح أكثر تكراراً في بعض المناطق بعد عام 2030 و 2060.

تزداد الهجرة من الريف إلى المدن في بعض الظروف بسبب التغير البيئي ويصبح الأشخاص المهاجرون إلى المدينة ضعفاء.

تشير الأدلة الواردة من بنجلاديش إلى أن الهجرة من الريف إلى المدن يمكن أن تشكل استراتيجية تعامل من جانب الأسر المتضررة من الحوادث البيئية. وقد أثبت بحث على جزيرة هاتيا على ساحل بنجلاديش أن 22% من الأسر اتخذت قرار الهجرة إلى المدينة كاستراتيجية للتعامل مع الظروف بعد أعاصير المد، وأن 16% من الأسر لجئوا إلى الهجرة بعد تآكل ضفة النهر. ويوضح تحليل أجري عبر عدة بلدان لمحددات التحضر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن ظروف سقوط الأمطار المتدهورة تزيد بالفعل من الهجرة من الريف إلى المدن. ولكن على النقيض من ذلك، يوضح دليل من مالي في فترات الجفاف بين 1983-1985 أن الأشخاص الذين تأثروا بالجفاف أقل قدرة على تكبد تكاليف الهجرة إلى المدينة.

**وفي بعض الجوانب، يصبح تأثير التغير البيئي على تدفقات الهجرة الريفية من عدمه أقل أهمية من استمرار العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدفع نحو الهجرة إلى المدن في البلدان محدودة الدخل، وأن العديد من هذه المدن شديد الحساسية للتغير البيئي.**

● قد يرتفع عدد السكان الذين يعيشون في السهول في المناطق الحضرية في شرق آسيا من 18 مليون في عام 2000 إلى 45-67 مليون بحلول عام 2060؛ و:

● من 4 ملايين عام 2000 إلى 35-59 مليون بحلول عام 2060 في جنوب وسط آسيا؛

● من 7 ملايين عام 2000 إلى 30-49 مليون بحلول عام 2060 في جنوب شرق آسيا؛

● من 2 مليون عام 2000 إلى 26-36 مليون بحلول عام 2060 في أفريقيا (حسب سيناريوهات متنوعة في المستقبل).

يمكن أن يؤثر التغير البيئي على النزوح في المستقبل وعلى الهجرة أيضاً.

● هناك دليل يشير إلى أن التعرض لأخطار مثل الفيضانات والعواصف العارمة يشكل مصدراً رئيسياً لنزوح السكان سواء كان بشكل مؤقت أو دائم في المناطق الساحلية. فقد أدى إعصار كاترينا مثلاً في منطقة نيو أورلينز في عام 2005 إلى نزوح سكان الساحل الشمالي للخليج لشهور ولسنوات في بعض الحالات؛ وبحلول عام 2010 (باعتبار عام 2005 كعام أساسي) انخفض سكان منطقة نيو أورلينز بنسبة 25.4%. واستقبلت ولاية تكساس ما يزيد عن 250.000 مهاجر جراء إعصار كاترينا.

● يمكن أن يحدث النزوح أيضاً في الأراضي الجافة. ففي نهايات الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي نزح قرابة 100.000 شخص خارج كاراكالباكستان، جزئياً بسبب فقدان مصادر العيش المرتبطة بجفاف بحر آرال، بما يمثل 1 من 16 من عدد السكان.

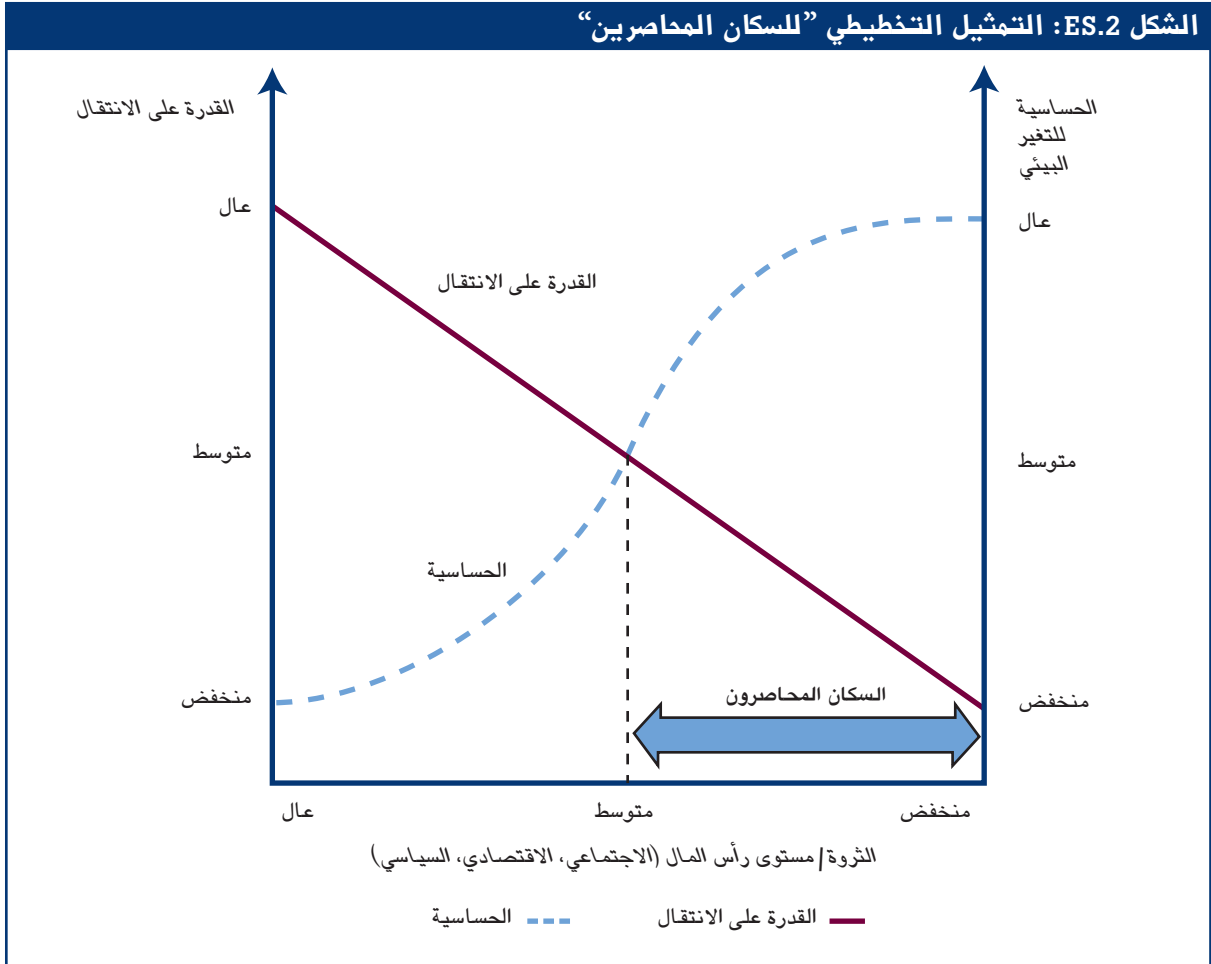
وبما أن خيارات الهجرة أصبحت محدودة للأشخاص، فإنه من المحتمل أن يُحاصروا في الأماكن المعرضة للأخطار البيئية أو يُجبروا على الهجرة بطرق تزيد من ضعفهم.

فالخيارات القليلة للهجرة بالإضافة إلى تهديد التغير البيئي لمصادر دخل الأشخاص يعني أنه من المرجح هجرة هؤلاء بطرق غير مشروعة أو غير منتظمة أو غير آمنة أو غير مخططة أو التعرض للاستغلال. ومن المرجح أن يجد الأشخاص أنفسهم مهاجرين إلى مناطق ذات مخاطر بيئية عالية مثل المناطق الحضرية المنخفضة في كبريات مناطق الدلتا أو في المساكن العشوائية في المدن غير الآمنة التي يزحف عليها الماء.

سوف يتعرض العديد من السكان إلى المخاطر بسبب قنوات الهجرة غير الآمنة من بينات الجزر الصغيرة والأراضي الزراعية الهامشية في المناطق الجافة في العالم وبسبب عدم توفر المناطق الجبلية أمامهم. وهذا يعني أنهم قد يُحاصرون في المناطق الفقيرة التي من المرجح أن يكونوا فيها أكثر عرضة للظروف البيئية التي تزداد سوءاً.



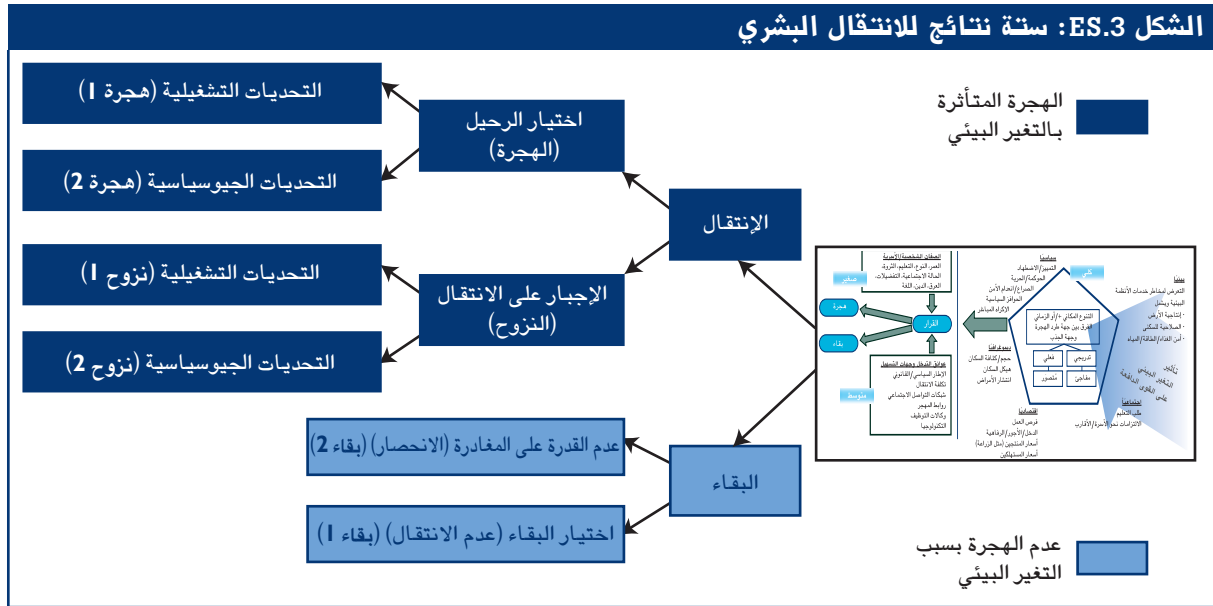
- يعاني الأشخاص في الدول الواقعة في جزر صغيرة مثلًا والجزر الأخرى والذين يعيشون في المناطق المعرضة للفيضانات أو المناطق القريبة من السواحل المكشوفة من الفقر النسبي الفعلي وعدم القدرة على الاستجابة إلى المخاطر بالنزوح حيث أن الهجرة (خاصة الهجرة الدولية) تعتمد على الوضع الاقتصادي للأشخاص.
  - تمكن الأثرياء في نيوزيلندا أثناء إعصار كاترينا من الهجرة بشكل استباقي بينما ظلت الجماعات محدودة الدخل والأشخاص الأقل حظًا من التعليم في منازلهم أو اللجوء إلى ملاجئ مؤقتة وملاجئ الطوارئ الخطرة على الأرجح في مرحلة ما بعد الكارثة وتأثروا على نحو غير متناسب.
- أثبتت دراسات عديدة في نطاق كبير من الدول أن الهجرة ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالثروة ورأس المال الاجتماعي بينما ترتبط الحساسية للتغير البيئي سلبًا بالثروة ورأس المال الاجتماعي كما هو موضح في الشكل ES.2 أدناه. ويواجه الأشخاص الأقل حظًا من الثروة ورأس المال مجموعة مزدوجة من الأخطار الناجمة عن التغير البيئي: حيث أن مستوى رأس المال المتدني لدى هؤلاء الأشخاص يعني أنهم غير قادرين على التحرك بعيدًا عن ظروف التعرض للتهديدات البيئية المتزايدة؛ ومع ذلك، وفي نفس الوقت، فإن نقص رأس المال الشديد يجعلهم أكثر عرضة لتأثيرات التغير البيئي. ومن المرجح أن يحاصر هؤلاء السكان في أماكن يكونون فيها عرضة لتأثيرات التغير البيئي (انظر الشكل ES.2).



#### 4. ما الآثار المترتبة على ذلك أمام صناع السياسات؟

تشير الأدلة إلى أن هناك مجموعة من النتائج التي نجمت عن تأثير التغير البيئي العالمي على الهجرة. توصل هذا التقرير إلى أن الهجرة في سياق التغير البيئي يمكن أن تؤدي إلى ستة «نتائج مميزة تتعلق بانتقال الأشخاص» وتمثل تحديات أمام صناع السياسات. وهذه النتائج موضحة في الشكل ES.3.

## الشكل 3.ES: ستة نتائج للانتقال البشري



● **طرح الهجرة تحديات تشغيلية:** يمكن أن يسبب التغير البيئي بالاشتراك مع عوامل أخرى مثل الأحجام والأنماط الحالية للهجرة تعديلا كبيرا. قد تطرح هذه الأحجام والأنماط نسبيا إذا كانت متنوعة تحديات تشغيلية في حال كانت تمثل تعديلات صغيرة أو بطيئة على الوضع الراهن. فمن المتوقع على سبيل المثال أن يتجاوز عدد الفقراء الأفارقة في المناطق الحضرية 400 مليون نسمة بحلول عام 2015، مقارنة بعدد 240 مليون نسمة في عام 1990. وكما هو متوقع، إذا ازدادت الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية في ظل تدهور الظروف البيئية، فإن هذا الاتجاه سوف يمثل تحديا فنيا وتشغيليا كبيرا لمخططي المدن فما يتعلق بالنمو الحضري المستدام، والضغط على مصادر المياه ووسائل النقل وزيادة التلوث في المدن الكبيرة وتكوين النفايات.

● **طرح الهجرة تحديات جيوسياسية:** من الأكثر ترجيحا حدوث تنقلات غير مخططة ومفاجئة ومركزة للأشخاص في ظل سيناريوهات مستقبلية تتميز بالنمو العالمي المرتفع للسكان وفي نفس الوقت وجود حوكمة اجتماعية وسياسية واقتصادية مجزأة، وكلما أصبحت الهجرة كبيرة أو سريعة أو حساسة يتم عبور الحدود الدولية وقد تلي ذلك تحديات جيوسياسية. فقد تجد مناطق جذب المهاجرين نفسها على سبيل المثال أمام تحديات ترتبط بالتكامل الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وزيادة الصراعات/التوترات. وحسب التقديرات فإن هناك 1.5-2 مليون مواطن زيمبابوي هاجروا إلى جنوب أفريقيا منذ عام 2000. وفي مايو 2008 حدثت موجة من كراهية الأجانب أسفرت عن وقوع هجمات على المهاجرين، وأدت إلى وفاة 65 مهاجرا ونزوح 150.000 شخصا.

● **طرح النزوح تحديات تشغيلية:** من المرجح أن يزيد التغير البيئي من وقوع موجات نزوح بشرية حيث يبقى أمام الأشخاص القليل من الخيارات أو لا تبقى أمامهم خيارات على الإطلاق ليظلوا في مناطقهم على المدى القريب أو البعيد. على سبيل المثال:

● أدت المخاطر البيئية في عام 2009 إلى نزوح 17 مليون شخص

● أدت المخاطر البيئية في عام 2010 إلى نزوح 42 مليون شخص<sup>3</sup>

يكون لهذا النوع من النزوح تأثيرات كبيرة على النمو الاقتصادي، والأمن البشري والحماية الاجتماعية ولكن إذا حدث هذا النزوح داخل حدود الدولة بحيث يكون قصير الأجل وغير منخرط في الصراعات الحالية، فإنه يطرح نسبيا تحديات تشغيلية روتينية يمكن أن تُدار من خلال تخطيط الطوارئ، مثل تقديم الإغاثة الإنسانية في حالة الطوارئ كالغذاء والماء والرعاية الصحية والملاجئ.

● **طرح النزوح تحديات جيوسياسية:** قد تُسبب بعض تأثيرات التغير البيئي زيادة موجات النزوح الكبيرة والمستمرة لكافة السكان نتيجة لكون المخيمات غير صالحة للسكن. وقد تكون هذه التحركات طويلة الأجل وقد تكون أحيانا عبر الحدود مما يطرح تحديات جيوسياسية. فعلى سبيل المثال، يسبب النزوح المحتمل لجميع سكان الجزر تأثيرات

3 يشمل هذا التعريف للأخطار الطبيعية الحوادث الجيوفيزيائية مثل الزلازل والتسونامي.

**كبيرة على سيادة وجنسيات هؤلاء النازحين.** وتشير الأدلة إلى أن القيادة السياسية مهمة جدا من أجل الإدارة الناجحة لحالات النزوح الجماعي.

● **اختيار البقاء:** تمثل فرصة البقاء في مكان ما نتيجة إيجابية في العديد من الجوانب، ولكن هناك أيضا موضوعات مهمة مثل توفير الخدمات والحماية للسكان الضعفاء وخاصة إذا كان الأشخاص يريدون البقاء بسبب التزامات معينة. بالإضافة إلى ذلك، قد تعتمد قدرة المجتمع على البقاء على فرص الهجرة الطوعية. فعلى سبيل المثال، في الدول الواقعة في جزر صغيرة، قد تؤدي خيارات الهجرة القليلة إلى قطع أشكال مهمة من دعم الدخل، مثل التحويلات وقد تؤدي على المدى البعيد إلى هجرة أكبر للأسر بكاملها أو المجتمعات بطريقة مفاجئة وبدون تخطيط.

● **التحديات المتعلقة بالسكان «المحاصرين» وغير القادرين على المغادرة:** قد تصبح التحديات المرتبطة بالأشخاص الباقين أكثر قوة وأكثر جيوسياسية في طبيعتها إذا أصبح هؤلاء الأشخاص محاصرين في أماكن حساسة للتأثيرات.

● **في الصومال على سبيل المثال، يعيق النزاع المسلح حركة الرعاة الذين كان سينتقلون إلى أماكن أخرى في غير هذه الظروف لمواجهة الجفاف ووصول المنظمات الإنسانية إلى المتضررين بسبب الجفاف.**

● **سيئاتر على الأرجح ما بين 472 و 552 مليون شخص بالفيضانات بشكل مباشر أو غير مباشر في المناطق الريفية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بحلول عام 2060.**

قد يصبح الأشخاص المحاصرون أكثر تعرضا للطوارئ الإنسانية وحتى النزوح المحتمل إذا تدهور الوضع أو إذا وقعت حوادث كبيرة. وقد يعتمد بقاء الإنسان في مثل هذه الحالات على النزوح غير الثابت وغير المخطط.

لا يوجد سيناريو واحد مستقبلي يقدم وضعا «خاليا من المخاطر» أمام صناع السياسات.

يعرض الشكل ES.4 فرضية لنتائج انتقال الأشخاص الناجمة عن التغير البيئي، مأخوذة عبر ثلاث مناطق بيئية وقائمة على تحليل الاتجاهات الخاصة بالقوى الدافعة نحو الهجرة في أربعة سيناريوهات مستقبلية. تكشف هذه الفرضية أن «عدم الهجرة» ليس خيارا في سياق التغير البيئي المستقبلي: سوف تستمر الهجرة في المستقبل وإما أن تتم إدارتها جيدا وتصبح منظمة أو تصبح غير مخططة وغير مدارة وقهرية إذا لم تُبذل جهود لمنعها. بالإضافة إلى ذلك:

- يشكل وجود السكان «المحاصرين» عامل خطر كبير في ثلاثة من السيناريوهات الأربعة.
- هناك مخاطر كبيرة من حدوث نزوح نتيجة التغير البيئي في اثنين من هذه السيناريوهات.
- تتأثر الهجرة غير المخططة وغير المدارة بالإضافة إلى التحديات الجيوسياسية بالعوامل المجتمعة للنمو المتزايد والحوكمة المقيدة والمجزأة.

### الشكل ES.4: نتيجة احتمال الانتقال البشري عبر الأراضي الجافة، والمناطق الساحلية المنخفضة، والمناطق الجبلية للسيناريوهات الأربعة المستقبلية للمشروع

B	A
<p>نمو عالمي مرتفع</p> <p>مستويات عالية نسبياً من الهجرة المنتظمة غير المخططة التي تتبع عموماً المسارات الحالية (هجرة 1)</p> <p>أعلى مستويات الاختيار، الهجرة أو البقاء - لأنه توجد فرص عيش في الوطن ولا تزال هناك فرص آمنة للهجرة (بقاء 1)</p> <p>مستويات منخفضة للنزوح (بالرغم من وجود بيئة أشد قسوة) - نزوح 1 أو نزوح 2</p>	<p>مخاطرة عالية جراء الهجرة غير المخططة وغير المدارة في وجود دلالات جيوسياسية (هجرة 2)</p> <p>مخاطرة عالية لانحصار السكان خاصة في المجتمعات الحضرية الجاذبة للمهاجرين، وكذلك في المناطق الريفية / الجزر أيضاً (بقاء 2)</p> <p>النتيجة الجزئية لذلك هي خطر التعرض للنزوح (سواء نزوح 1 أو نزوح 2)</p> <p>مخاطرة عالية الصراع الذي يزيد المشاكل</p>
<p>حوكمة شاملة / مترابطة</p> <p>مستويات منخفضة من الهجرة، بسبب تدني الدخل، وقلة الطلب على الهجرة، والحاجة الأقل للهجرة - ما عدا الهجرة من الجزر</p> <p>أدنى مستويات للنزوح لوجود تغير مناخي أقل والتعامل معه بشكل أفضل (نزوح 1 أو نزوح 2)</p> <p>بعض السكان المحاصرين بسبب قلة الفرص، ليست دلالات خطيرة إلى هذا الحد، حيث توجد حماية أفضل في المكان (بقاء 2)</p>	<p>حوكمة غير شاملة / مجزأة</p> <p>أعلى مخاطرة لانحصار السكان: في المناطق الريفية / الجزر (على الأقل فرص الهجرة) ولكن أيضاً المدن (نمو سكاني عال) (بقاء 2)</p> <p>النتيجة الجزئية لذلك هي أعلى مستوى لخطر التعرض للنزوح (سواء نزوح 1 أو نزوح 2)</p> <p>بعض أشكال الهجرة 2، على الرغم من تقويضها من خلال الطلب المنخفض على المهاجرين</p> <p>مخاطرة عالية من مشكلات تفاقم الصراع</p>
D	C

نمو عالمي منخفض



يوضح دليل من هذا التقرير أن بعض حالات الهجرة في سياق التغير البيئي العالمي لا مفر منها في المستقبل حتى إذا كانت غير مؤكدة في طبيعتها. وهذا له دالتان مهمتان بالنسبة لصناع السياسات:

1. إن أكثر السياسات المستقبلية مرونة هي تلك التي تنقل الأسر والمجتمعات من الأوضاع التي تكون فيها محاصرة أو من الأماكن التي تكون فيها الأسر معرضة لتأثير الظروف التي قد تؤدي إلى حدوث النزوح.
2. يجب أن تؤدي الهجرة المدارة والميسرة على نحو استباقي إلى تحسينات في كل سيناريو من السيناريوهات المستقبلية، حيث إنها سوف تقلل من فرص انحصار السكان و/أو نزوحهم في ظروف تنطوي على تحديات جيوسياسية أوسع. ويمكن أن يكون المنهج الاستباقي مفيداً أيضاً ويمكن أن يحقق الحد الأقصى من الفوائد الناتجة عن الهجرة، وبناء مرونة وقدرة تكيف مع التحوّل.

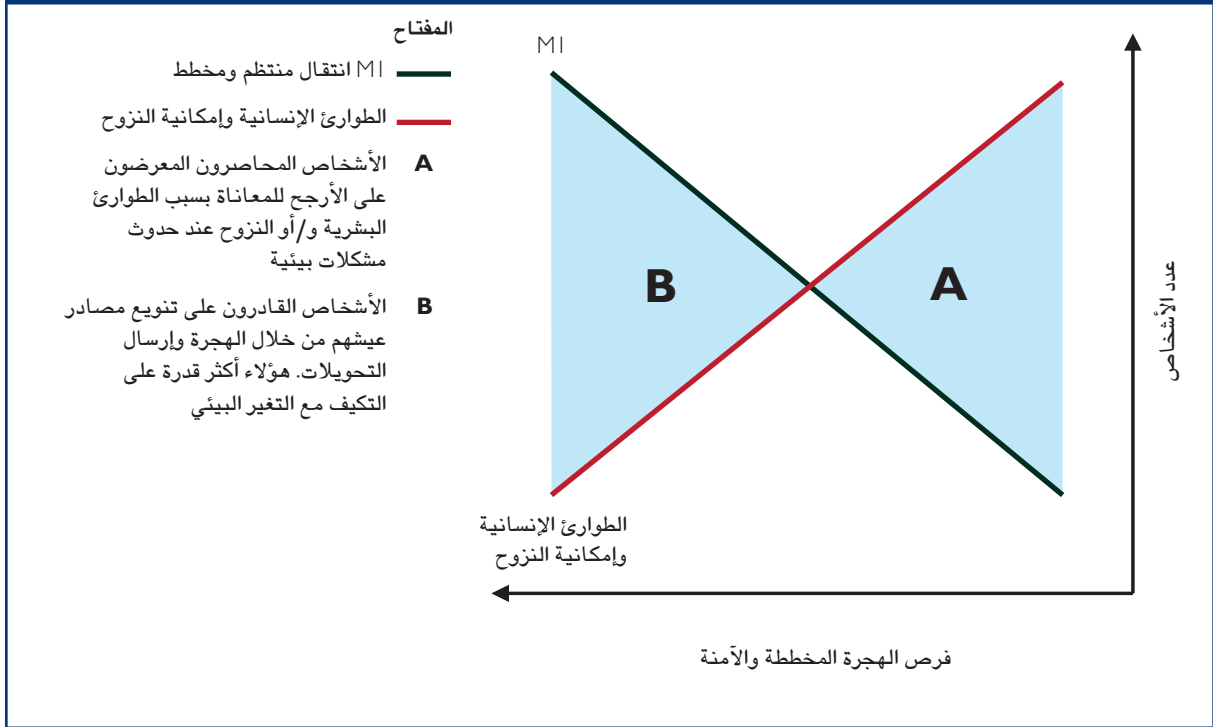
## 5. منهج سياسة استراتيجية يخطط لبعض أشكال الهجرة ويحدد إمكاناتها طويلة الأجل من أجل بناء المرونة المطلوبة

بينما يتعامل المنهج السياسي الذي يركز على منع الهجرة مع تحديات سياسية معينة، فإنه يتعرض لنتائج أكثر خطورة وسوءاً في مناطق أخرى. ولذا فهناك حاجة إلى منهج أكثر استراتيجية.

توضح الأدلة أن السياسات الخاصة بمنع الهجرة يمكن أن تكون غير فعالة: التنمية الريفية مثلا التي تهدف إلى كبح جماح الهجرة من الريف إلى المدينة في الهجرة الحضرية في أفريقيا إما أن يكون لها تأثير قليل فقط على الهجرة أو أنها تشجع عليها؛ وهناك دليل على أن سياسات الهجرة في بعض أنحاء العالم كانت غير ناجحة بسبب القوى الهيكلية الاقتصادية الدافعة والمُقنعة. ومع ذلك، هناك سبب أكثر أهمية يتعلق بعدم ملاءمة منع الهجرة كحل طويل الأجل في العديد من الحالات، والسبب هو وجود روابط قوية بين نتائج الانتقال المختلفة، مما يعني أن محاولة منع الهجرة قد يؤدي إلى نتائج أسوأ وطويلة الأجل:

- تشكل الهجرة عادة وسيلة مهمة للأسر من أجل تنويع مصادر الدخل وقد تكون أكثر أهمية أيضا إذا أثر التغير البيئي العالمي على مصادر الدخل الأخرى.
- قد تقطع خيارات الهجرة القليلة أشكال مهمة من دعم الدخل مثل التحويلات، وقد تجعل الدخل على المدى البعيد غير مناسبة للأسر والمجتمعات حتى تبقى في مكانها، وفي النهاية تؤدي إلى هجرة أكبر بكثير في مرحلة لاحقة، وتكون الهجرة على الأرجح غير مخططة وضعيفة.
- وبدلا من ذلك، قد تؤدي عواقب منع الهجرة إلى حصار مزيد من الأشخاص في حالات تقل فيها الخيارات لديهم للاستمرار في كسب قوتهم وبالتالي يكونون أكثر عرضة لآثار التغير البيئي. وقد يؤدي هذا في النهاية إلى مخاطر إنسانية بما في ذلك النزوح، والعلاقة موضحة في الشكل ES.5.

## الشكل ES.5: التمثيل البياني للعلاقة بين الهجرة المدارة جيداً وبين الأشخاص المحاصرين والأكثر تعرضاً على الأرجح للمعاناة بسبب الطوارئ الإنسانية والنزوح المعقد



من المطلوب إيجاد منهج أكثر استراتيجية خاص بالهجرة في سياق التغير البيئي العالمي، حيث يعمل هذا المنهج على ثلاثة مستويات متوازية.

يتعين على صناع السياسات اتباع هذه الاستراتيجيات المختلفة بشكل متسق وفي نفس الوقت:

1. **تقليل تأثير التغير البيئي العالمي على الهجرة:** يشمل هذا المنهج إيقاف معدل التغيير طويل الأمد (بما في ذلك سياسة المناخ)، وسياسات تركز على تقليل تأثير التغير البيئي وسياسات بناء المرونة للتعامل مع التغير البيئي في المجتمعات.
2. **تخطيط الهجرة والاستجابة لها نتيجة التغير البيئي (وعدم الهجرة، إذا كان ذلك مناسباً):** يشمل هذا المنهج سد الثغرات المتعلقة بالحماية للنازحين، وتخطيط النمو الحضري والتكيف والتعامل مع التوترات والنزاعات المرتبطة وغير المرتبطة بالهجرة جراء التغير البيئي.
3. **التعرف على الفرص الكامنة في الهجرة في سياق التغير البيئي:** يشمل هذا المنهج تغيير المكان للتكيف وبناء مدن جديدة وجعل الهجرة وسيلة للتكيف.

قد يتم تشجيع صناع السياسات على تركيز جهودهم فقط على أحد هذه المناهج الثلاثة؛ على وجه الخصوص، قد يكون هناك تشجيع على تركيز جميع الجهود على تقليل الهجرة بسبب التغير البيئي من أجل الاستغناء عن سياسات في الفئة الثانية والثالثة. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أنه من غير المحتمل أن تتخلص السياسات في المجموعة الأولى من تأثير التغير البيئي على القوى الدافعة للهجرة. على سبيل المثال، من المحتمل أن نشعر بالتأثير الكامل لسياسة المناخ على النحو الأكبر خلال النصف الثاني من القرن الحالي؛ ويحتاج التنبؤ وسياسات التحذير إلى إدارة فعالة وتنسيق للاستجابة عند الطوارئ، وهذا يعتمد كثيراً على السياق الاجتماعي السياسي؛ لقد قلصت المؤسسات في الدول محدودة الدخل من رأس المال المالي والبشري لتنفيذ إجراءات تتعلق بالبنية التحتية تنفيذاً كاملاً، وتنفيذ إجراءات بنية تحتية مثل مواجهة الفيضانات وإجراءات غير هيكلية مثل مجموعات المحاصيل الزراعية المختلفة والمتنوعة. ولهذا السبب، من المهم أن يفكر صناع السياسات في جميع المناهج الثلاثة بالتوازي.

## 6. هناك حاجة إلى صناع سياسات عالميين للتركيز على ضعف وحساسية المجتمعات الحضرية النامية

من المحتمل أن تؤدي الهجرة في سياق التغير البيئي إلى هجرة متزايدة من الريف إلى المدن وإلى توسع المدن. وسوف تواجه المدن مستقبلاً ينطوي على «مخاطر مضاعفة»، وفي هذه الحالة سوف يتضاعف التحدي عن طريق زيادة التهديدات جراء التغير البيئي. ومع ذلك، ربما يكون التحدي الثالث هو الأكثر أهمية، وهو مصير وصول المهاجر الجديد إلى المدينة، ذلك المهاجر الذي يكون الأكثر ضعفاً وحساسية لهذه التأثيرات. سوف تواجه المدن تحديات مستقبلية معقدة، وسوف تدعم هذه التحديات بعضها بعضاً أو «تضاعف» من النتائج. وهذه التحديات تتمثل في:

1. **نمو المدن من حيث عدد السكان كنتيجة للنمو الطبيعي في عدد السكان وكنتيجة للهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن.** فقد ازداد عدد سكان دكا، على سبيل المثال، من 1.4 مليون عام 1970 إلى 14 مليون عام 2010، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى 21 مليون في 2025؛ وعلى نحو مماثل، ازداد عدد سكان شنغهاي من 6 ملايين أو يزيد قليلاً عام 1970 إلى أكثر من 16 مليون نسمة في 2010 ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من 20 مليون في 2025. وفي سيناريو «بقاء الأمور على حالها»، سوف يشكل هذا التوسع وحده مجموعة كبيرة من التحديات التشغيلية في المدن بما في ذلك توفير السكن وتخطيط استغلال الأرض، خاصة بالنسبة للسكان في الدول محدودة الدخل.
2. **المدن شديدة الحساسية بالنسبة للتغير البيئي في المستقبل، وخاصة المدن الواقعة في مناطق حساسة بيئية مثل الأراضي الجافة، والمناطق الساحلية المنخفضة أو المناطق الجبلية حيث قلة الإغراق من توافر مصادر المياه وشكل تحديات تتعلق بصحة الإنسان.** على سبيل المثال، قد يرتفع عدد السكان الذين يعيشون في السهول الحضرية في آسيا من 30 مليون عام 2000 إلى ما بين 83 إلى 91 مليون عام 2030، ثم إلى 119-188 مليون عام 2060 وفقاً للسيناريوهات المختلفة في المستقبل. ويتعين فهم التوسع المستقبلي للمدن في ضوء وسياق هذه المخاطر المتزايدة.
3. **المهاجرون يتميزون بحساسية خاصة حيث يميلون إلى العيش في مخيمات عالية الكثافة في مناطق معرضة لأخطار بيئية وقد لا يمتلكون موارد بشرية أو اجتماعية أو مالية لحماية أنفسهم من هذه المخاطر. على سبيل المثال:**
  - في العاصمة السنغالية دكار، انتقل 40% من المهاجرين الجدد الذين وصلوا خلال العقد الماضي إلى مناطق معرضة للفيضانات المحتملة.
  - يعاني السكان المهاجرون في مومباسا بكينيا وفي إيسيلي بنيكاراجوا من التأثيرات غير المتناسبة الناجمة عن المخاطر المحلية مثل الفيضانات والرياح.
  - يعيش قرابة 20% من السكان في ريو دي جانيرو في أحياء فقيرة وهم عرضة للانزلاقات الأرضية والفيضانات مع وجود نسبة كبيرة من المهاجرين من مناطق الأراضي الجافة في شمال شرق البرازيل.

يجب التأكيد على أن هذه المشكلة ملحة فيما يتعلق بالمدن. ولما كان من المرجح أن تزيد هذه الاتجاهات الخاصة بالنمو السكاني والتغير البيئي من هذه التحديات التي تواجهها المدن في المستقبل، فإنه من المهم أن ندرك أن هذه التحديات سوف تضيف مزيداً من الهشاشة إلى الوضع الحالي. وتعاني العديد من المدن في البلدان منخفضة الدخل بالفعل من الفشل على مستويات عديدة، وتعرض المواطنون في هذه الدول خاصة من المجموعات محدودة الدخل مثل المهاجرين للضعف بالفعل. على سبيل المثال:

  - هناك بالفعل 150 مليون شخص يعيشون في مدن تعاني من نقص كبير في المياه.
  - من المتوقع أن يزيد عدد الفقراء في أفريقيا في الأماكن الحضرية عن 400 مليون شخص بحلول عام 2015، مقارنة بنحو 240 مليون شخصاً عام 1990.

سوف تفاقم الاتجاهات المستقبلية من هذه التحديات والمطلوب هو اتخاذ إجراء فوري.

يجب أن يركز التخطيط الاستراتيجي الحضري على هذه التهديدات البيئية المتزايدة في ضوء النمو السكاني مع التركيز على طبيعة المهاجرين الحساسة والضعيفة. وتحتاج المدن إلى اتخاذ إجراءات أكثر استراتيجية بخصوص المواقع والحماية طويلة الأجل.



- يتعين الآن إعطاء اهتمام أكبر للتخطيط على المدى البعيد للتعامل مع التغير البيئي في المدن المتنامية. يتطلب التخطيط للاستدامة والمرونة للتعامل مع التغير البيئي معالجة مشكلات مهمة للغاية تتعلق بتوافر المياه وجودتها في المدن المتنامية، وفقدان التربة على المدى البعيد، والأخطار الأكثر تكراراً، والنفايات، وحركة النقل، والتكديس.
- يشكل المهاجرون إلى المدن تحديات سياسية خاصة حيث أنهم الأكثر ضعفاً وتأثراً رغم ذلك، فلا يصل صوتهم ولا يجدون من يمثلهم. لا يتمتع المهاجرون غالباً بمهارات عالية خاصة في المدن محدودة الدخل، وغالباً ما يتكدسون في مساكن مزدحمة وجديدة وفي المخيمات غير المعتمدة ويعانون من مستويات صحية منخفضة ونقص في المياه والخدمات الأخرى. ويتطلب الأمر تخطيطاً حضرياً قوياً وسياسات تركز تحديداً على رفاهية المهاجرين في المدن الجديدة.
- يتطلب التغير البيئي والنمو الحضري للسكان مخططين محليين لإيجاد منهج طويل الأجل يكون أكثر إستراتيجية في تخطيط المدن. عندما تتم حماية المناطق الحضرية، «يجب حمايتها إلى الأبد» أثناء حدوث التنمية ونمو السكان في المناطق المحمية. سوف يؤدي تأثير التكتل والمخاطر الأخلاقية ومسار التبعية إلى جعل ترك أو تحويل عمليات التنمية الحضرية أكثر صعوبة من أي وقت مضى خاصة لأن الحماية على المدى القريب تجذب مهاجرين جدد في هذه المناطق. ويجب أن يأخذ التخطيط الحضري في الاعتبار التحديات المستقبلية المتعلقة بالمخاطر المناخية (ومنسوب البحر بالنسبة للمدن الساحلية) واحتمالية استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة وعلى الأخص إدراك اللامرجعية في الدفاع عن المناطق والتكاليف الاجتماعية غير المباشرة أيضاً.

## 7. الثغرات في حماية النازحين بسبب التغير البيئي

هناك ثغرات في حماية السكان الذين نزحوا بسبب التغير البيئي العالمي. ومع ذلك، يرى هذا التقرير أن الإطار العالمي «للمهاجرين بسبب التغير البيئي» من غير المرجح أن يكون «الرصاصة الفضية» كما أنه سوف يهمل فئات السكان الرئيسية المعرضة للخطر.

هناك جدل في الفترة الأخيرة بين الأكاديميين والمحامين من أجل إيجاد فئة جديدة خاصة «بالمهاجر بسبب التغير البيئي». ومع ذلك، أوضح هذا التقرير أن الهجرة عبارة عن ظاهرة متعددة الأسباب، وأن التغير البيئي سوف يؤثر عليها من خلال التأثير على القوى الدافعة نحو الهجرة، وأنه من المحتمل أن يكون لكل مهاجر مجموعة من القوى الدافعة والمحفزة نحو الهجرة، وبعض هذه القوى قد يكون متأثراً بالتغير البيئي وبعضها قد لا يكون كذلك. ولهذا السبب، يُعتبر الإطار العالمي «للمهاجرين بسبب التغير البيئي» غير مناسب.

هناك عدد كبير من العلاقات الدولية الحالية والاتفاقيات القانونية والمؤسسات منخرطة في الحوكمة التي يمكن ويجب أن يُبنى عليها في المقام الأول. تُعتبر مناهج «القانون غير الملزم»، على سبيل المثال، مثل المبادئ الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي ومبادئ نانسن المقترحة مؤخراً مناهج «تدرجية من الأسفل إلى الأعلى» تُوجد إجماعاً وتسمح بتبنيه من قبل الدول على نحو قابل للتعديل والتخصيص.

هناك تحدٍ خاص يواجهه الدول الواقعة في الجزر الصغيرة. وتوجد هنا حالة هي الأوضح تتعلق بتقييم المجال بالنسبة للتعريفات الجديدة والهياكل داخل إطار حوكمة المناخ الدولية. في هذا المثال وكذلك في أمثلة أخرى، يجب الاستفادة من العدد الكبير لمنتدىات وعمليات الحوكمة في تلبية الحاجات الإنسانية المرتبطة بالنازحين جراء التغير البيئي. وحيثما يتم تحديد ثغرات في الحماية، فإن هذه هي الأماكن المناسبة لسد هذه الثغرات ويجب في النهاية توسيع المناقشة حول الهجرة على نحو أعم.

## 8. إدارة التوترات والصراعات الاجتماعية المرتبطة بالهجرة جراء التغير البيئي

يوجد دليل صغير هنا لدعم الفكرة القائلة بأن الصراع القائم بسبب الظروف البيئية سوف يسبب الهجرة أو أن الهجرة جراء التغير البيئي سوف تسبب الصراعات. ومع ذلك، هناك علاقتان بين الهجرة وبين التغير البيئي والصراع وهما على قدر كبير من الأهمية:

1. يمكن أن تسبب الهجرة جراء تأثير التغير البيئي تفاقم المشكلات السياسية والجيوسياسية وخاصة أنها يمكن أن تزيد من التوترات وتتفاعل بإشكالية مع الصراعات في المناطق المستقبلة للمهاجرين. وهذه هي الحالة الأكثر احتمالاً إذا كانت الهجرة طويلة الأمد وعبر الحدود الدولية، سواء كانت مشروعة/ غير منتظمة، وعلى الأخص الهجرة المركزة في نفس الجهات الجاذبة و/أو الهجرة المفاجئة. ومن المتوقع أن تعاني الأغلبية في مدن البلدان محدودة الدخل من هذه الهجرة المعقدة في المستقبل ولكن قد تعاني مناطق ريفية أيضاً في بعض الأحيان. قد يطرح النزوح نتيجة التغير البيئي أيضاً توترات جيوسياسية إذا نتجت عنه أعداد كبيرة من الأشخاص القادمين إلى مناطق معينة خلال فترة قصيرة من الوقت في ظل غياب القيادة السياسية لإدارة هذه التوترات.

2. يمكن أن يسهم التغير البيئي العالمي في زيادة الفقر ويرفع مستوى حساسية وضعف الأشخاص فيما يتعلق بالصراع، والكوارث البيئية والصعوبات الاقتصادية. يمكن أن يقلل الانخفاض في الصلة في الأصول المالية من قدرة الأفراد على الانتقال بشكل مخطط وآمن ويمكن أن يؤدي إلى حصارهم حصاراً قوياً (انظر الشكل ES.2). وتعني الدلالات، خصوصاً تلك المتعلقة بالقدرة المتدنية على الانتقال بطريقة مخططة وآمنة في ضوء مستويات عالية من الضعف والحساسية، أن هناك فرصة أكبر للطوارئ الإنسانية وربما وجود نزوح معقد جداً وغير مُدار.

تشمل الاستجابات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة لهذه التحديات الآتي:

- **السياسات والخطط الخاصة بتقليل التوتر وتجنب الصراع في المدن النامية.** وفي المقابل، تشمل هذه السياسات (أ) السياسات التي يُنظر إليها على أنها جزء من «ممارسة تنموية معتادة»، ولكن يُرجح أن تخفض القلاقل الاجتماعية والتوتر من خلال علاج الحرمان المادي وعدم المساواة الاقتصادية المرتبطة بالنمو الحضري السريع والهجرة الرئيسية من الريف إلى المدن؛ و(ب) السياسات المخصصة التي تتعامل مع التحديات الخاصة بالتوتر والصراع، والتي تكون في الغالب مبنية على التعاون بين الوكالات المحلية، والأنظمة الجنائية للقضاء والمجتمع المدني، وتحتضن غالباً القطاع غير الرسمي.
- **السياسات التي تهدف إلى تجنب حصار السكان في مناطق الصراع بعد أن أصبحوا بدورهم ضعفاء ومعرضين لتأثيرات التغير البيئي.** وبينما توجد علاقة ذاتية ودورية بين الفقر والموارد والصراع وعجز الأشخاص عن الانتقال بحرية (عندما تكون الطوارئ الإنسانية والنزوح هي النتائج المرجحة)، فإنه يجب أن تركز مجموعة مهمة من السياسات على الحد من الصراعات والتوترات المرتبطة بالموارد الطبيعية. ومن المرجح أن يؤثر التوتر على هذه المصادر الطبيعية وربما يقوي هذه الدورة الذاتية؛ وبناء عليه توجد حاجة ملحة لسياسات تعالج تأثير التغير البيئي على مستوى علاقة الصراع على الموارد. وقد تشمل السياسات أيضاً ضماناً بأن يتم تعديل «أنظمة الإنذار المبكر» للصراع من أجل تقييم مخاطر حصار السكان الضعفاء في المناطق المعرضة للحوادث البيئية مثل الجفاف والفيضانات.

## 9. هناك حاجة إلى خطة تكيف وتمويل لتحديد دور الهجرة في بناء المرونة طويلة الأمد

السياسات الخاصة ببناء مرونة طويلة الأمد مهمة للغاية في ضوء التغير البيئي العالمي في المستقبل. ويمكن أن تشكل الهجرة تكيفاً «انتقالياً» في مواجهة التغير البيئي وفي حالات كثيرة تكون وسيلة فعالة لبناء مرونة طويلة الأمد.

يتعين على صناع السياسات الخاصة بالتنمية والبيئة تنفيذ مجموعة كبيرة من السياسات في ضوء التغير البيئي العالمي في المستقبل. وحيث أنه لا يوجد حل يصلح بمفرده، فنحن نحتاج إلى مجموعة كبيرة من الإجراءات. وتُعتبر الإجراءات الخاصة بخفض وتيرة التغير البيئي مهمة وكذلك الإجراءات الخاصة بالحد من تأثير الحوادث البيئية. ومع ذلك، يجب إعطاء نفس الفرصة للسياسات التي تطور مرونة المجتمعات والأسر طويلة الأمد لمواجهة التغير البيئي. وتشمل:

- إجراءات تعزيز مصادر الدخل؛
- توفير التأمين؛
- مخططات الحماية الاجتماعية.

هناك دليل يشير إلى أن الهجرة غالباً ما تكون هي الوسيلة الأكثر فعالية لتعزيز مصادر العيش ومن ثم ضمان المرونة. على سبيل المثال، أثبتت دراسة في غانا أن تنويع الدخل من خلال الأنشطة غير الزراعية مثل التجارة والحرف اليدوية كانت ثاني أكبر الإجراءات استخداماً لتعزيز مصادر العيش بعد خيار الهجرة الخارجية. وفي الواقع، يمكن اعتبار الهجرة وخاصة الوسائل مثل التدريب والمهارات، لجعل الهجرة تنجح، استراتيجية تكيف انتقالية، في مقابل مجرد «تحسين» تكيف المجتمع خاصة في الأماكن الحساسة للتأثيرات.

بالإضافة إلى ذلك، تلجأ العديد من الأسر الفقيرة إلى تهجير بعض أفراد الأسرة كجزء من تنويع الدخل وكإستراتيجية للتأمين مع وجود تحويلات متدفقة تستجيب إلى الصدمات. على سبيل المثال، دلت على هذه العلاقة الخاصة باستراتيجية التأمين الهجرة الدولية من المكسيك ونيجيريا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والهجرة الداخلية في بوتسوانا وتايلاند. وينعكس هذا أيضاً في زيادة التحويلات الدولية في فترة ما بعد الكوارث الكبيرة التي يتسبب فيها التغير المناخي. على سبيل المثال، ازدادت التحويلات الدولية بعد إعصار جيلبيرت في جامايكا، بينما ازدادت التحويلات استجابة لانخفاض حاد في الدخل بسبب سقوط الأمطار في الفلبين.

يمكن أن تركز السياسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الفوائد على المناطق الطاردة للمهاجرين أو المناطق الجاذبة لهم. وتُظهر حالات العجز الديموغرافي في بعض البلدان بوجه خاص أن هناك حلاً «رابح مئة في المئة» يمكن إيجاده في بعض الحالات بحيث تكون هناك فرص لهجرة مخططة ودورية من بلدان قد تكون حساسة لتأثيرات التغير البيئي.

يمكن أن تركز السياسات ذات الصلة لتشجيع وتسهيل الهجرة كاستراتيجية تكيف لبناء مرونة طويلة الأمد على المناطق الطاردة للمهاجرين، مثل بناء رأس مال بشري وزيادة المهارات، أو المناطق الجاذبة للمهاجرين كجعل المدن أكثر جاذبية للمهاجرين المحليين وضمان حقوقهم.

ومع ذلك، قد تقدم مخططات الهجرة المحلية أو الدولية الدورية فوائد في حالة الدول التي تواجه عجزاً ديموغرافياً. وبحلول عام 2050، على سبيل المثال، سوف ينخفض عدد الأشخاص في سن العمل لكل مواطن عمره 65 عاماً أو يزيد في الاتحاد الأوروبي من أربعة أشخاص إلى شخصين؛ حيث أن معدل الخصوبة في أوروبا 1.5<sup>5</sup>، بينما معدل الخصوبة في دول مثل اليابان وكوريا وبلدان في شرق أوروبا أقل من 1.3؛ وترى الأمم المتحدة أن عدد سكان اليابان وروسيا سوف ينكمش بمعدل 25 مليون نسمة بين عامي 2010 و2050. ويمكن أن تساعد مخططات خاصة للهجرة المؤقتة والدورية المهاجرين الدوليين من خلال مجموعة متنوعة من المهارات للعب دور في البلدان التي تعاني من عجز ديموغرافي. ويمكن أن يكون هذا أكثر فعالية عندما تكون فرص الهجرة ومن ثم الانتقال داخل مجموعة من الدول الإقليمية.

إن التمويل المهم لمعالجة التغير البيئي والتعامل معه قيد الاتفاق الوشيك على المستوى الدولي، وذلك من خلال المفاوضات مثلاً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتطوير صندوق كاتكون للتكيف، وصندوق المناخ الأخضر. ومن الضروري للغاية أن تدرك هذه المبادرات المهمة وطويلة الأمد العلاقات بين التغير البيئي العالمي والهجرة وتتجنب ضياع الفرص. وبذا يمكن تحقيق العديد من أهداف هذه المبادرات في الواقع من خلال الاستفادة من النتائج الإيجابية للهجرة.

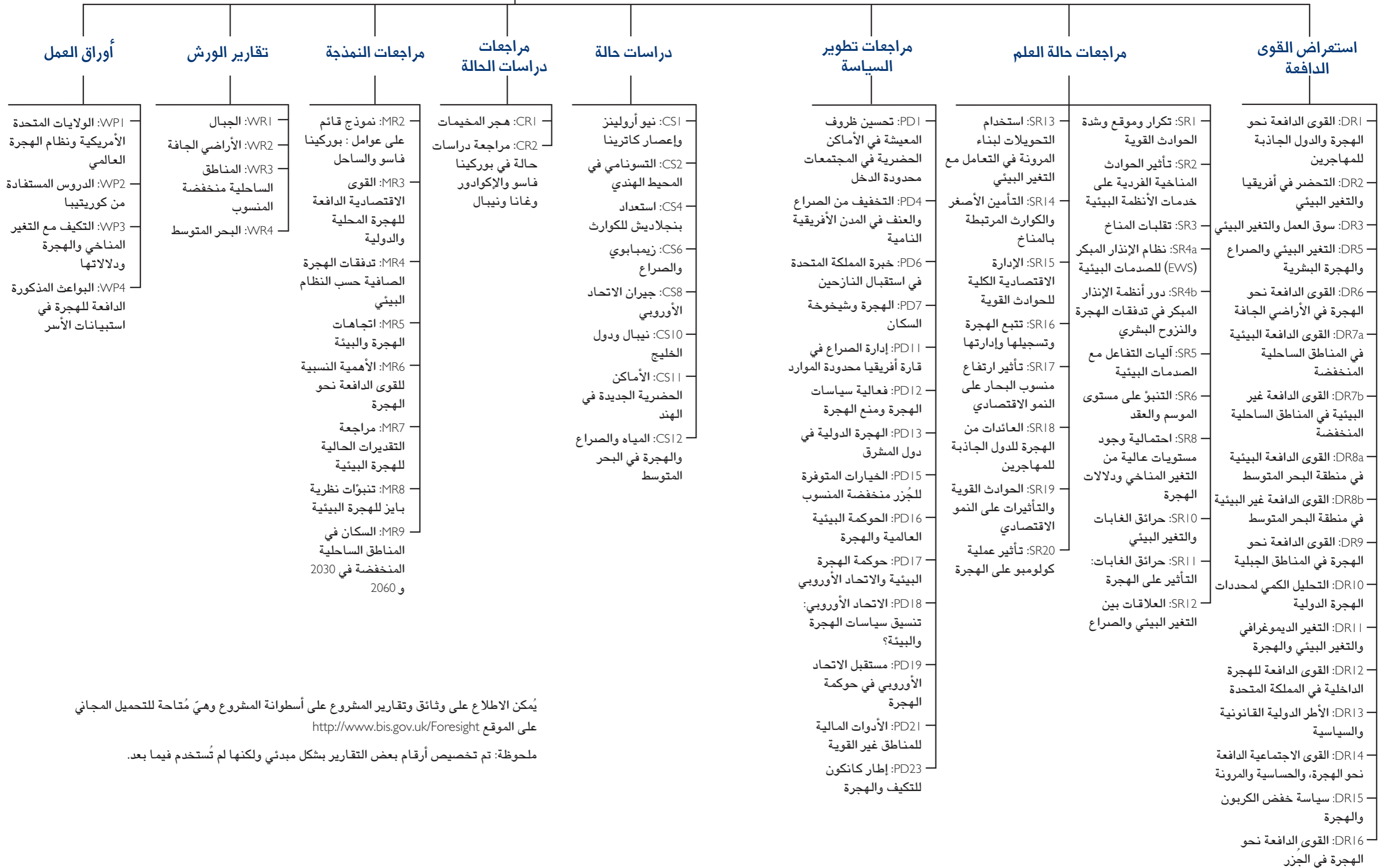
ومع هذا، ربما يكون الأكثر أهمية هو حصار الأشخاص على نحو متزايد في ظروف حساسة تكون فيها خيارات الهجرة الآمنة قليلة كما أن البقاء أيضاً يشكل خطراً بسبب التغير البيئي. وكلما كان اتخاذ الإجراءات أسرع كان تخفيف معاناة الإنسان أسرع.

5 هذا هو معدل الخصوبة المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي ويتضمن تنوعاً إقليمياً كبيراً. فقد كان معدل الخصوبة من 2005-2010، على سبيل المثال، في المملكة المتحدة والسويد وفرنسا بين 1.84-1.89، بينما معدل الخصوبة في سلوفاكيا وألمانيا ورومانيا بين 1.28-1.32.

الملخص التنفيذي

التقرير النهائي

سيناريوهات



يُمكن الاطلاع على وثائق وتقارير المشروع على أسطوانة المشروع وهي مُتاحة للتحميل المجاني على الموقع <http://www.bis.gov.uk/Foresight>

ملحوظة: تم تخصيص أرقام بعض التقارير بشكل مبدئي ولكنها لم تُستخدم فيما بعد.



مطبوع في المملكة المتحدة على الورق المعاد تدويره بـ 75 نقطة من HMSO  
نُشر للمرة الأولى في أكتوبر 2011.  
مكتب الحكومة للعلوم.

حقوق الطبع والنشر محفوظة 12/567 URN Crown ©.